

Document: EB 2013/110/R.45
Agenda: 14(f)
Date: 5 December 2013
Distribution: Public
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

إطار التفاوض المقترح لاتفاقية تمويل الدين مع بنك التنمية الألماني KfW

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra

مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

الأسئلة التقنية:

Mohamed Beavogui

مدير مكتب الشراكات وتعبئة الموارد

رقم الهاتف: +39 06 5459 2240

البريد الإلكتروني: m.beavogui@ifad.org

Annely Koudstaal

الموظفة المعنية بالشراكات

رقم الهاتف: +39 06 5459 2565

البريد الإلكتروني: a.koudstaal@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة العاشرة بعد المائة

روما، 10-12 ديسمبر/كانون الأول 2013

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى أن يأذن لإدارة الصندوق ببدء مفاوضات في إطار المعايير المنصوص عليها في هذه الوثيقة، وأن يوافق على دخول الصندوق في اتفاقية اقتراض مع بنك التنمية الألماني KfW.

إطار التفاوض المقترح لاتفاقية تمويل الدين مع بنك التنمية الألماني KfW

أولاً - معلومات أساسية

- 1- طلبت الدول الأعضاء من الصندوق أن يستكشف، في إطار التجديد التاسع لموارد الصندوق (2013-2015)، آليات تمويل جديدة ومبتكرة وإمكانية توسيع نطاق شراكاته، من أجل زيادة الاستثمار في الزراعة والوصول إلى الهدف المتمثل في مساعدة 80 مليون شخص من فقراء الريف على الخروج من الفقر، وإحداث تحول في زراعة الحيازات الصغيرة وتعزيز النمو العادل والقادر على الصمود. وسلّم القرار 166/د-35 المتعلق بالتجديد التاسع لموارد الصندوق، والذي اعتمده مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2012، "بإعلان الدول الأعضاء عن نيتها توفير مساهمات إضافية لموارد الصندوق، وبذل رئيس الصندوق لكل جهد ممكن لتحري إمكانية زيادة التمويل المتاح من مصادر بديلة وعرض أية مقترحات قد تتجم عن ذلك على المجلس التنفيذي للموافقة عليها". وتمشيا مع القرار، أصبح استكشاف طرائق جديدة لتعبئة الموارد أحد الالتزامات التي يتعين الوفاء بها خلال فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق.
- 2- وركزت عملية استكشاف الموارد من مصادر بديلة في إطار هذه المبادرة في البداية على تمويل الديون السيادية، استنادا إلى التجربة مع حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي، الذي أُطلق في عام 2011. وأعرب بنك التنمية الألماني KfW عن نيته التفاوض بشأن اتفاقية لتمويل الدين مع الصندوق لدعم التنمية الزراعية في البلدان النامية وتمكين فقراء الريف للخروج من الفقر. وقد زادت ثقته في الصندوق نتيجة التصنيف الداخلي المرضي للغاية للوضع المالي للصندوق. ويرى بنك التنمية الألماني KfW الصندوق كشريك يمكن الاعتماد عليه لإدارة استثماراته في التنمية الزراعية والريفية.
- 3- ووفقا للقرار 166/د-35، فإن المجلس مدعو إلى الموافقة على إطار التفاوض الوارد في هذه الوثيقة لبدء الصندوق التفاوض على اتفاقية مع بنك التنمية الألماني KfW والتوقيع عليها بما يسمح للصندوق بأن يظل منخرطا في عملياته ويوسع نطاقها في البلدان الشريكة له كجزء من برنامج العمل في إطار التجديد التاسع لموارد الصندوق.
- 4- وبعد الانتهاء من المفاوضات مع بنك التنمية الألماني KfW والانتهاؤ من الاتفاقية الجامعة واتفاقية القرض الأول، ستقدم الشروط المالية المتفق عليها والتوقعات بشأن التدفقات النقدية إلى المجلس للعلم. وسيتم توفير معلومات حديثة عن الحساب بانتظام في الدورات اللاحقة للمجلس التنفيذي.

ثانياً - التخصيص

- 5- ستشكل الموارد التي ستقدم من خلال قرض بنك التنمية الألماني KfW جزءا من الإقراض لعامي 2014 و2015 وستوجه بشكل حصري تقريبا إلى البلدان المتوسطة الدخل في جميع المناطق الجغرافية. وسوف تستند

التخصيصات إلى العمليات القائمة، بما في ذلك برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج، التي تحدد فرص الاستثمار في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل. وسوف تستند التخصيصات إلى الاحتياجات الخاصة بكل بلد والقدرة الاستيعابية. ولن تحدد مستويات التخصيص مسبقاً وستقوم على تحليل الفقر على المستوى القطري، الذي يغطي كل من عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة على المستوى الإقليمي. وتبين المؤشرات الأولية أن الطلب من هذه البلدان على الموارد للاستثمار في التنمية الريفية والزراعية من أجل الحد من الفقر في المناطق الريفية قد يفوق مستوى الموارد المتاحة من الصندوق.

ثالثاً - الإطار المالي

- 6- سيتم توفير الموارد التي ستتاح من خلال تمويل الدين لبنك التنمية الألماني KfW في شكل قرض للصندوق مقوم باليورو، بما يعادل 500 مليون دولار أمريكي تقريباً. وسيتم صرف الأموال للصندوق على مدى فترة زمنية متعددة السنوات (تتراوح من ثلاث إلى أربع سنوات). وسوف يستند سعر الفائدة على القرض إلى معدل مرجعي متغير لسعر الفائدة على معاملات اليورو فيما بين المصارف يقابل الوتيرة المتفق عليها لإعادة سداد الدين (أي إذا كان سداد أصل الدين والفائدة لبنك التنمية الألماني KfW نصف سنوي، فإن المعدل المرجعي سيكون سعر الفائدة على معاملات اليورو فيما بين المصارف للودائع التي تبلغ مدتها ستة أشهر). وسيتم سداد القرض لبنك التنمية الألماني KfW على فترة زمنية مدتها 20 عاماً، مع فترة سماح مدتها خمس سنوات. وسيقوم الصندوق بتحمل التكاليف الإدارية المرتبطة بالقرض من الصندوق ولا يتوقع أن تؤثر على السلامة المالية للصندوق.
- 7- وسيتم استثمار المبالغ المستلمة والمصرفات المتعلقة بما يتماشى مع سياسة الاستثمار في الصندوق. وسيتم تخصيص الأموال للمشاريع التي يساندها الصندوق ووفقاً لسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييرها.

رابعاً - الهيكل القانوني

- 8- يقترح أن ينعكس الترتيب المتوخى في اتفاقية جامعة تنص على أن يتعهد المقرض بإتاحة قرض للصندوق خلال فترة زمنية متفق عليها. وسيكون هذا التعهد في شكل اتفاقيات منفصلة لقروض من شأنها أن توفر، ضمن غيرها من الأمور، الشروط المالية لكل جزء من القرض.